مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

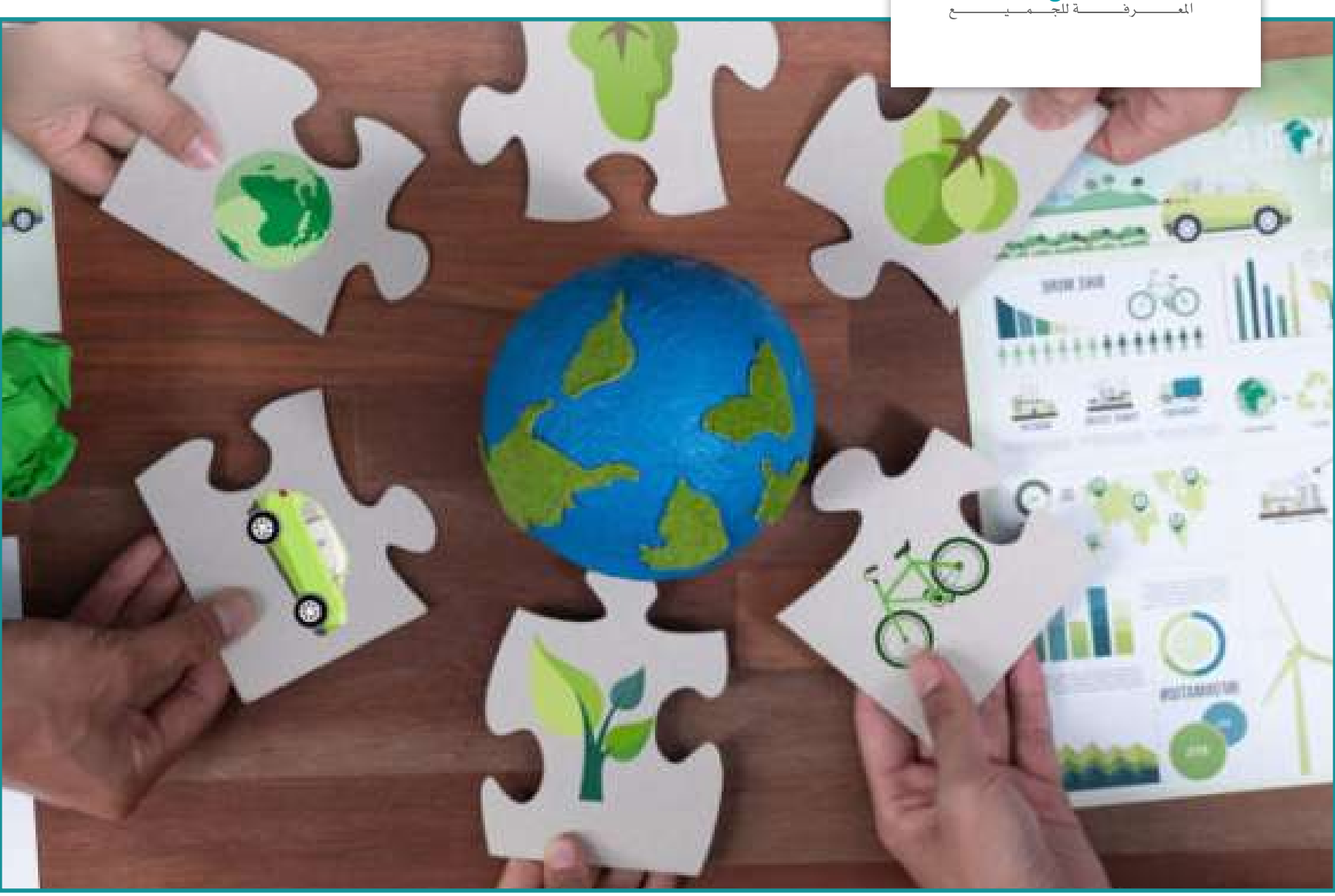

المجتمع المدني رأس التنمية المستدامة

د. زيد بن علي الفضيل
مدير البرنامج الثقافي والإعلامي
مركز الخليج للأبحاث

١) مدخل:

تعيش المنطقة منذ ابتداء الألفية الثالثة في حالة من التوتر والاضطراب الذي لا ينتهي، وذلك جراء ظهور فكرة إعادة تقسيم إقليم الشرق الأوسط وتعميم ما عرف باسم نظرية الفوضى الخلاقة التي أعلنتها الحكومة الأمريكية مطلع الألفية الثانية.

جاء ذلك استتباعا لسقوط الاتحاد السوفيتي وإعلان الرئيس جورج بوش الأب مطلع التسعينات ولادة النظام العالمي الجديد، في حينه أخذ الجميع يتحدث عن العولمة بوصفها الترياق الرئيسي لهذا النظام، واقتصر الحديث على تأثيراتها الاجتماعية والمعرفية دون الخوض في دلالتها السياسية والاقتصادية والأمنية.

على أن ذلك قد تغير مع مطلع الألفية الجديدة، والذي ابتدأ بصاعقة الهجوم على برجي التجارة العالمي بالولايات المتحدة الأمريكية فيما عرف باسم ٩/١١، والتي نتج عنها تدمير البرجين وموت المئات، وكان أن أعلن أسامة بن لادن تبني تنظيم القاعدة لذلك الهجوم، وانخراط قرابة ١٩ فردا من أعضائها فيه.

وواقع الحال ودون الخوض فيما إذا كان تنظيم القاعدة هو من قام بذلك العمل الإرهابي أو لا، فإن الحدث من حيث نتائجه قد أحدث تغييرا جوهريا في طبيعة وشكل وردة فعل الجانب الأمريكي على الصعيد السياسي والعسكري، وكان بمثابة نقطة تحول جوهرية في طبيعة وخلفية الصراع الدولي، حيث تمحور الصراع سابقا بين الغرب الرأسمالي ممثلا بالولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية في حينه، يساندهم أغلب الدول العربية والإسلامية، في مقابل النظام الشيوعي ممثلا بالاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، وبعض أقطار العالم، ثم وحين انتهت موجة ذلك الصراع بسقوط الاتحاد السوفيتي، كان لابد من إيجاد سبب آخر لإبقاء جذوة الصراع مشتعلة بما يخدم مختلف الأجندات الاقتصادية، ويُبقي مصانع السلاح قائمة على أصولها، ناهيك عن تحقيقه لمختلف المصالح السياسية بوجه عام، وقد كان.

٢) النظام العالمي الجديد والفوضى الخلاقة

حيث أعلن الرئيس جورج دبليو بوش (الابن) تنفيذ ما أعلنه أباه قبل عقد من الزمان بالبدء بترجمة مفهوم النظام العالمي الجديد بشكل عملي، عبر تنفيذ سياسة إعادة رسم الخارطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، من خلال إعلان مشروع الفوضى الخلاقة ابتداء، والذي يؤسس لمشروع الشرق الأوسط الكبير، والهادف إلى إيجاد صيغة مشروع سياسي واقتصادي وأمني في المنطقة تكون دولة إسرائيل نافذة ومتحكمة فيه، وحتى يتأتى ذلك بشكل سلس سياسيا تم إثارة الخلافات الطائفية والعرقية في مختلف دول المنطقة، حتى تقبل شعوبها بإعادة رسم خارطتها السياسية وفق تكوينات طائفية وعرقية في هذه المرة.

وليتحقق ذلك، جرى دعم تغيير عديد من الأنظمة الحاكمة خلال فورة ما عرف باسم الربيع العربي، والذي جاء استجابة لكلمة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في جامعة القاهرة وهو الخطاب الذي كان بمثابة كلمة السر لفورة الربيع العربي ودعامتها الإعلامية في وقته.

ومن حينه والمنطقة تغلي في أماكن مختلفة، منها ما هو على نار هادئة، وأخرى تشتعل لهيبا، على أن المنطقة بأكملها لم تخرج من خطر ذلك الاشتعال حتى اليوم، إذ تشير أحداث المغرب قبل فترة وجيزة إلى إمكان تجدد تلك الفورة وفق رؤية خفية وإرادة خارجية.

٣) سبل وأدوات النجاة

أمام كل ذلك، ورغبة في مواجهة مختلف التحديات التي يستفيد منها الآخر ويجعلها وسيلة لإثارة الفتن، وتهديد حالة الاستقرار السياسي والمجتمعي في المنطقة، وفي ظل ما شهدته المنطقة من تداعيات متنوعة، صار واجبا اليوم استخلاص العبر، وإمعان التفكير بتحليل نقدي لواقع تتابع الأحداث السياسية والاقتصادية وصولا إلى الجوانب الأمنية، لنتمكن من وقف حالة التدحرج صوب هاوية قاتلة يراد لنا الوقوع فيها، وتفادي ما تخطط له الصهيونية الغربية في سبيل تحقيق مشروعها المرتكز على فكرة الفوضى الخلاقة، والمؤدي إلى إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط من جديد، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال:

١) حماية دولنا الوطنية ابتداء.

٢) تقوية بنائها وفق رؤية مدنية عادلة، وصيغة قانونية رصينة تحفظ كل الحقوق وتفرض كل الواجبات بشكل متساوٍ، بعيدا عن أي تمايز مناطقي أو عرقي أو طائفي أو ديني.

أولا/ الحفاظ على الدولة الوطنية الحديثة:

واكب تأسيس دولنا الوطنية الحالية ترهل الدولة العثمانية (الرجل المريض) بحسب وصف المشاركين بمؤتمر بطرسبرج عام ١٨٥٣م، والتي جرى تقاسم أراضيها العربية في غفلة من أهلها، حيث احتلت فرنسا الجزائر عام ١٨٣٠م، واحتلت بريطانيا عدن عام ١٨٣٩م، وفرضت بريطانيا انتدابها على مصر عام ١٨٨٢م، وتواجدوا على الساحل العربي من الخليج في أواخر القرن١٩م ومطلع القرن٢٠م.

وهكذا تمددت بريطانيا وفرنسا في عديد من الأراضي العربية، حتى كان سقوط الدولة العثمانية بهزيمتها في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨م) وتقسيم منطقة الهلال الخصيب وباقي المنطقة بين بريطانيا وفرنسا عبر ما عرف باتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦م، التي تم اعتمادها في معاهدة سيفر عام ١٩٢٠م.

ثم كان أن انبثقت فكرة تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥م من قبل عدد من الزعماء العرب، لتكون صوتا جامعا للهوية العروبية شرقا وغربا، كما جرى تباعا تأسيس الدولة الوطنية التي تمكنت من طرد المحتل البريطاني والفرنسي، غير أن الوحدة العربية لم تتحقق وفق المراد والمأمول، الأمر الذي سمح لكيان دولة إسرائيل التي أنشأها الغرب الصهيوني، من البقاء والتمدد، وصولا إلى ما هي عليه اليوم من منعة قوية بفضل الدعم الغربي، ونتيجة للشتات العربي المتزايد.

واليوم وبعد مرور قرن من الزمان على إنشاء أوطاننا التي باتت تمثل منصة لأي وحدة عربية قادمة، يجري العمل على تفتيتها مجددا عبر مخطط الفوضى الخلاقة وفكرة مشروع الشرق الأوسط الجديد، والهادف إلى تجزيئ المجزأ، وتوهين قدرات الوطن الواحد، وما جرى في العراق شاهد على ذلك، حيث وهَن الجسد الواحد، وجرى تفتيته عمليا وإن ظل محتفظا بسوره الخارجي؛ كذلك الحال مع سوريا، والتي يُراد لها أن تتفتت في ظل إثارة النزاعات الطائفية والعرقية؛ والأمر أيضا في لبنان، وليبيا، واليمن، وغيرها من الدول العربية التي تحمل في رحمها جنين التفرقة القابل للتنشيط في حال غفلت العيون وتلاشى الوعي.

وأؤمن بأن إسرائيل لن تستكين حتى يتمزق العرب أشلاءً، وتسقط الدول الوطنية في مستنقع الفرقة والصراع الداخلي، ناهيك عن إثارتها وعبر ذبابها الإلكتروني للصراع بين شعوب هذه الدول، وكم هو مؤسف أن تحقق إسرائيل مرادها بأيدي بعض بني جلدتنا ممن باعوا أنفسهم للشيطان، أو تمترسوا خلف أفكارهم غير الواعية سياسيا، ليكونوا بمثابة القنبلة الموقوتة التي تقتل صاحبها ومن يلوذ به من أهله وعشيرته.

أمام ذلك فالعقل الواعي يفرض الحفاظ على متانة الدولة الوطنية في الوقت الراهن، وحمايتها من أي خطاب أحمق متفاعل مع مواقف سياسية بثورية مرفوضة، يكون من نتائجها إثارة الفتنة وإدخال النزاع في ثنايا المجتمع.

> **«انبثقت فكرة تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥م من قبل عدد من الزعماء العرب، لتكون صوتا جامعا للهوية العروبية شرقا وغربا، كما جرى تباعا تأسيس الدولة الوطنية التي تمكنت من طرد المحتل البريطاني والفرنسي»**

ثانيا/ إدراك المشروع الصهيوني في المنطقة:

في إطار ذلك فلم يعد خافيا ما تريده الصهيونية الغربية التي تستهدف عمليا إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط من جديد، إذ وحين يصرح المبعوث الأمريكي في المنطقة توم باراك قائلا: بأن إسرائيل لم تعد مهتمة بالالتزام بحدود الدول الوطنية التي حددتها اتفاقية "سايكس بيكو"، وأن هذه الخطوط التي رسمتها لا معنى لها في نظر نتنياهو وحكومته، وأنهم "سيذهبون حيثما يريدون، ووقت ما يريدون، ويفعلون ما يريدون لحماية الإسرائيليين وحدودهم".

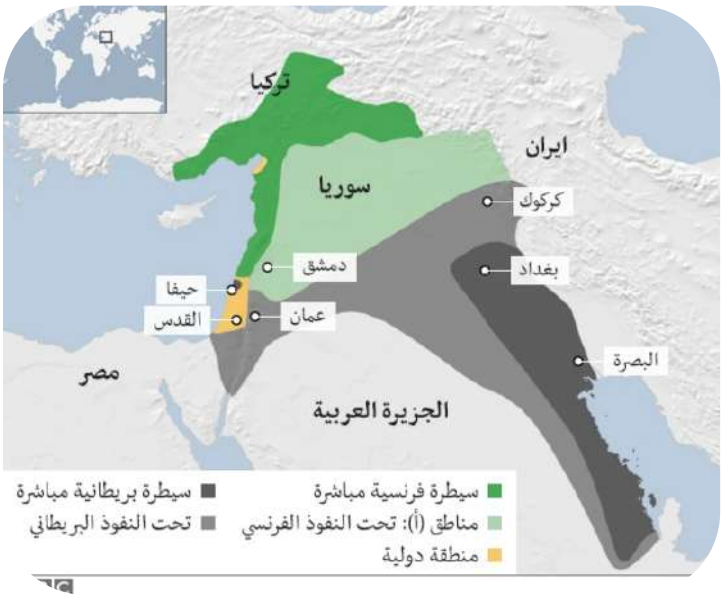

حين يصرح بذلك فهذا يعني أن هناك نفسا استعماريا جديدا، تريد صياغته إسرائيل برعاية غربية متجددة كما يبدو. ذلك أن استخدامه مسمى "سايكس بيكو" وفق الرؤية الإسرائيلية فيه إشارة إلى الرؤية الاستعمارية القديمة التي قسمت البلاد العربية، على أن الأسوأ أن يتم تمرير هذه الرؤية الاستعمارية الجديدة التي تريد حكومة إسرائيل اليمينية المتطرفة تحقيقها من خلال مبعوث أمريكي تم تعيينه رسميا ليعمل على تهدئة المنطقة والمساهمة في تحقيق السلام، لا أن يكون ممرا لنوايا وأهداف اليمين المتطرف في إسرائيل؛ وكان من الطبيعي والأجدر أن يرفض منهم هذا التصور كليا، ويعمل على ضبط سلوكهم القانوني والعسكري والأمني، لا أن يقوم بتغطية أعمالهم المنافية لكل التشريعات والقوانين الإنسانية والدولية.

وحقيقة القول، فإذا كانت الدولة الوطنية الحديثة قد تأسست بغير اختيار منّا، ودون أي مشاركة فاعلة من أجدادنا، بحكم طبيعة الظرف الذي كانوا فيه، مما جعل بريطانيا وفرنسا كدولتي احتلال تعمدان إلى إبرام اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦م والتي جرى بموجبها تقسيم أراضي الدولة العثمانية في المشرق العربي إجمالا.

إذا كان ذلك قد حدث في زمن لم نكن فاعلين فيه، وليس لدينا الوعي الكامل بمخططات الدول الاستعمارية التي نهبت مقدراتنا، فإننا اليوم غير الأمس، ونحن اليوم أقوى وأكثر وعيا من الأمس، وصار واجبا علينا أن نقف أمام أي مخطط تقسيمي يعمد إلى تشتيتنا من جديد، وإلغاء هوياتنا الوطنية المكتسبة، والتي هي عمود ارتكازنا المعاصر، وأساس وحدتنا العربية مستقبلا.

هكذا تشكلت الدولة الوطنية في القرن العشرين، والتي باتت مرجعا دستوريا وموئلا لكل إنسان على هذه الأرض العربية من البحر إلى البحر، وصار مُهما الحفاظ عليها وعلى حالة السلم الأهلي في ثناياها، إذ كل من يعيش في كنفها هم مواطنون متساوون في الحقوق والواجبات بعيدا عن أفكارهم وانتماءاتهم العرقية والمذهبية والدينية، فالكل سواء في حضرة القانون، والكل سواء تحت راية العَلم.

ثالثا/ تنمية الوعي ركيزة المجتمع المدني:

وفي يقيني فإن خيار تنمية الوعي هو السبيل الأفضل للحفاظ على هوية وقيمة الدولة الوطنية، التي يزيد قوتها بتعزيز خيارات تمثلات المجتمع المدني في سياق الدولة الوطنية، وحتما فيعد ذلك مؤشرا على نمو وتناغم العلاقة الإيجابية بين السلطة والمجتمع، وبالتالي قوة الدولة الوطنية ومتانة تماسكها.

لقد أثبت الواقع السياسي بأن الدول التي تحظى بمشاركة فاعلة وحقيقية من قبل مؤسسات مجتمعها المدني المتنوعة، بعيدا عن الانتماءات الطائفية أو العشائرية أو المصالح الذاتية، هي الدول الأكثر تقدما وتنمية واستقرارا، وبالتالي فكلما تعزز وجود مختلف هذه المنظّمات غير الحكومية على اختلاف توجهها ونطاق عملها سواء كانت جمعيات خيرية، ونقابات مهنية، ومبادرات تطوعية، ومنظمات بيئية، وكذلك نسوية، علاوة على المبادرات الطلابية والشبابية، والنوادي الثقافية، والحركات الاجتماعية، وصولا إلى الأحزاب الوطنية، وغيرها، كلما توثقت العلاقة بين السلطة الحاكمة والمجتمع، كذلك الأمر مع المؤسسات غير الربحية التي كلما تعمقت في ثنايا سياقات الدولة كلما تنامت علائق التنمية المستدامة على صعيد القطاع العام والخاص.

ذلك أن المجتمع المدني يقوم في بنيته على العمل الاختياري النابع من إحساس عميق بالمسؤولية المجتمعية، ولذلك يملك العاملون فيه نسبة كبيرة من الحرية والاستقلال في أفكارهم ومنطلقاتهم التي يؤمنون بها، وهو ما يزيد من نشاطهم العملي الذي يهدفون من خلاله تحقيق المصلحة العامة بعيدا عن الفردية المقيتة، والاعتبارات الخاصة، والنوازع الشخصية، وتلك قيمة مهمة لا تستقيم في صورتها المؤسسية الصحيحة إلا بالمشاركة الواعية بالدرجة الرئيسة.

ذلك أن العاملين في مختلف قطاعات المجتمع المدني مهتمون بحماية وضمان توفير الحقوق الواجبة بشكل صحيح، وحريصون على الدفاع عن كل الحريات التي كفلها القانون وتقرها الشرائع وتنتمي لطبيعة الخصيصة الإنسانية، كما يوكل إليهم أعمال مراقبة الدوائر الرسمية حتى لا تحيد في عملها

عن الواجب القانوني، وكل ذلك يستلزم وعيا وإدراكا لطبيعة المرحلة، وواقع ما تعيشه الدولة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.

أشير إلى أن قانون التنمية المستدامة معتمد في إجراءاته على تحقيق التوازن بين الغايات الكبرى للدولة وواقعها الاقتصادي والسياسي، وهو ما يستوجب توفير برامج تدريب متخصصة، وتعزيز قواعد الحوكمة وفق منهج علمي رصين، علاوة على تمكين أفراد المجتمع (ذكورا وإناثا) ودعم حقوقهم بشكل متساوٍ، والحرص على بناء الشراكات بين القطاع الحكومي الرسمي والقطاع الخاص الذي يُعد شريكًا رئيسيًا في تحقيق التنمية للدولة بوجه عام، باعتباره قوة فاعلة تساعد المجتمع على التطور، وتدعم أهداف التنمية المستدامة الرئيسية.

> **«المجتمع المدني يقوم في بنيته على العمل الاختياري النابع من إحساس عميق بالمسؤولية المجتمعية، ولذلك يملك العاملون فيه نسبة كبيرة من الحرية والاستقلال في أفكارهم ومنطلقاتهم التي يؤمنون بها »**

رابعا/ السلم المجتمعي ركيزة التنمية المستدامة:

في هذا السياق فليس خافيا بأن حدوث أي اضطراب مجتمعي لأي سبب كان، سيكون من عواقبه الوخيمة انهيار مشاريع التنمية على مختلف توجهاتها سواء كانت سياسية أو اقتصادية وكذلك اجتماعية، ولهذا فيمثل السلم الأهلي ركيزة أساسية لأي مشروع تنموي، وبالتالي فتجنب الانغماس في مختلف الأزمات الإقليمية والدولية واتباع سياسة (صفر مشاكل) أساس لبلوغ أي تنمية سليمة.

كذلك الحال في الجانب الداخلي والتي يمثل تجنب الصراعات البينية سواء كانت مناطقية أو عرقية أو طائفية أو دينية، أهمية كبرى لدوام فاعلية الاستدامة في مختلف مشاريع التنمية، ذلك أن مهددات السلم المجتمعي هي أبرز وأول مهدد وطارد لمختلف الاستثمارات، كما أن السلم المجتمعي هو عمود مختلف مشاريع التنمية بوجه عام.

على أن كل ذلك يحتاج إلى بناء رؤية مناسبة تجمع بين مختلف السياسات التنموية والغايات الأمنية الوطنية، وفق حوكمة مرنة، وشراكات اقتصادية إقليمية ودولية، واستثمار في رأس المال البشري. إذ يمثل الأمن بصورته المباشرة، والأمان بدلالته المعنوية، الوجه الآخر للعملة، فلا تنمية بدون أمان، ولا أمن واستقرار دون تنمية متوازنة تهتم بالاستثمار في الإنسان، وتنمية مختلف الموارد الاقتصادية، وتعزيز قواعد الحوكمة الشفافة.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64